UNION EUROPEENNE
Mission d'Observation Electorale
Mauritanie 2007

بعثة مراقبة الانتخابات
التابعة للإتحاد الأوروبي
موريتانيا 2007

إعلان أولي

جرى الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في يوم 11 مارس في جو من الهدوء والشفافية وطبقا للاجراءات المحددة ومن المفترض أن يستفيد تنظيم الدور الثاني بشكل كبير من إجراء حوارات ونقاشات ومن إقامة فعلية للتنظيم المتعلق بمراقبة تمويل الحملات.

انواكشوط، 14/مارس/2007.

بدعوة من السلطات الموريتانية، قررت اللجنة الأوروبية أن ترسل بعثة لمراقبة الانتخابات بغية مراقبة شوطي الانتخابات الرئاسية يومي 11 و 25 مارس 2007 وترأس هذه البعثة السيدة ماري آن آسلير بيكن، عضو البرلمان الأوروبي.

بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات موجودة في موريتانيا منذ 2 فبراير 2007 وستبقى في البلاد حتى 14 ابريل 2007. وهي تعمل طبقا للإعلان المبدئي للرقابة الدولية للانتخابات بتاريخ 27 أكتوبر 2005. هذه المراقبة طويلة الأمد تغطي جميع مراحل المسلسل الانتخابي وتهدف إلى الإسهام في تدعيم شفافية ومصداقية الانتخابات وثقة الفاعلين في المسلسل.

لقد نشرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الأوروبي في موريتانيا 80 مراقبا من 19 دولة من دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين بالإضافة إلى سويسرا حيث غطوا الولايات الثلاثة عشر في البلاد أثناء الشوط الأول من الانتخابات الرئاسية. وقد انضم وفد من البرلمان الأوروبي برئاسة آلين هوتشنصون إلى البعثة حيث يشترك في إصدار هذا الإعلان.
وسيظل هؤلاء المراقبون الثمانون حاضرين إلى غاية إجراء الدور الثاني من الانتخابات المقرر في يوم 25 مارس 2007.

خلال يوم التصويت زار مراقبو البعثة 625 مكتب تصويت من ما يعني تغطية أكثر من 26% من مجموع مكاتب التصويت البالغ عددها 2378 مكتبا. وستواصل البعثة مراقبة النزاعات الانتخابية وتقييم الجو السياسي وتحضيرات الدور الثاني.

ملخص

- تمثل الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من مسلسل الخروج من المرحلة الانتقالية التي تم وضعها على أثر انقلاب 3 أغسطس 2005. وهي تجري طبقا للجدولة الزمنية المحددة أصلا.
- إن الإطار القانوني الذي يحكم هذه الانتخابات مطابق للمعايير الدولية بالرغم من استمرار وجود بعض النواقص.
- حوالي 1.130.604 ناخبا تم استدعاؤهم إلى صناديق الاقتراع في 2378 مكتب تصويت. وقد مكن إحصاء انتخابي تكميلي جديد تم تنظيمه في شهر يناير من تدعيم الطابع الشمولي للائحة الانتخابية وقد أصبحت هذه اللائحة الآن ذات مصداقية وكاملة نسبيا.
- كان هناك تسعة عشر مترشحا كلهم من الرجال تقدموا لهذه الانتخابات مما وفر خيارا حقيقا أمام الناخبين. وقد تمت معالجة تقديم الترشحات ونزاعات القبول طبقا للقوانين المعمول بها.
- لقد جرت الحملة الانتخابية في جو من الهدوء وتم احترام حرية التعبير والتنقل بالنسبة للمترشحين وكانت الحوادث قليلة جدا وذات مدى محدود جدا أيضا.
- لقد كان التفاوت بين الوسائل المادية والمالية لدى المترشحين كبيرا جدا فتنظيم السقف ومراقبة مصروفات الحملة لم تتم إقامته.
- بالرغم من تعهدات السلطات الانتقالية دارت الحملة الانتخابية في غياب لبرالية السمعيات البصرية وفي الإطار الضيق لاحتكار الإذاعة والتلفزة العموميتين. وقد مكنت وسائل الإعلام العمومية المرشحين من الاستفادة بشكل متساو من خدماتها ومن تغطية محايدة نسبيا للحملة الانتخابية. وقامت بعض وسائل الإعلام الخصوصية بتغطية منحازة لصالح بعض المرشحين بينما تقيدت وسائل أخرى بالضمير المهني بشكل أدق.
- لعبت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية دورا محدودا خلال هذه الحملة مكتفية بتحديد الحصص المجانية الممنوحة للمرشحين في غياب حوار سياسي حقيقي. وقد بقيت شكاوى بعض المرشحين من التلفزة دون نتيجة ملموسة.
- وفرت وزارة الداخلية تنظيما فعالا للتصويت بالإضافة إلى توفير الأدوات الانتخابية في وقت مناسب. وقد حافظت الإدارة على سلوك محايد.
- اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أدت دورها المتمثل في الإشراف بشكل ديناميكي ونشط وكثفت من تدخلها في مجال تحسيس الناخبين.
- وباستثناء حادث خطير جرى في كيهدي أثناء فرز النتائج، مر التصويت في ظل الهدوء واحترام الإجراءات المعمول بها. وتمت عملية الفرز واعتماد النتائج بشفافية ودون صعوبة تذكر.
- هناك بعض التحسينات والتقنيات الإدارية التي لا يزال ينبغي إحداثها (إعداد المحضر، التأشير الشخصي على اللائحة الانتخابية، طرق التأشير على بطاقة التصويت، التوزيع الأوسع للبطاقات الانتخابية ، إلصاق اللوائح الانتخابية خارج مكتب التصويت، الإعلان المباشر للنتائج بالنسبة لكل مكتب تصويت).
- لقد قام المراقبون الوطنيون بمراقبة مفيدة مع أنها كانت محدودة يوم التصويت. وكان حضور ممثلي المترشحين بأعداد كبيرة واضحا في أغلبية المكاتب مما زاد من الرقابة على الانتخابات وشفافيتها.

السياق السياسي

تجري الانتخابات الرئاسية في جو سياسي منفتح وهادئ بعد انقلاب 3 أغسطس 2005 طبقا لتعهدات السلطات الانتقالية أمام الاتحاد الأوروبي وفي ظل احترام الجدول الزمني المعد مسبقا. فبعد الاستفتاء الدستوري في 25 يونيو 2006 وبعد الانتخابات البلدية والتشريعية تشكل هذه الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من مسلسل الخروج من المرحلة الانتقالية وإقامة الهيئات الديمقراطية.

وقد تنافس 19 مرشحا يمثلون طيفا واسعا من الآراء والتوجهات السياسية على كسب ثقة الناخبين في جو من السكينة مما ضمن احترام حرية التعبير والتنقل أمام هؤلاء المترشحين.
كما تم احترام حياد السلطات والإدارة بشكل عام. ولعبت وزارة الداخلية والإدارة الترابية بشكل إجمالي دورها التنظيمي للانتخابات مع الحياد وعدم الانحياز.
إن الطابع العادل للتنافس الانتخابي يتطلب مستقبلا أن يدعم من خلال تنظيم حوارات حقيقة للأفكار والمراقبة الفعلية لتمويل الحملات.

الإطار القانوني للانتخابات

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية يستجيب في عمومه للمعايير الدولية الأساسية في مجال الاستشارات الديمقراطية، بالرغم من استمرار وجود بعض النواقص.
ومن بين الإصلاحات التشريعية التي تم إدخالها قبل إجراء الانتخابات في الفترة الانتقالية شكل الحد من تجديد الفترة الرئاسية ومنع ترشح السلطات الانتقالية وإقامة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتبني البطاقة الوحيدة مثلا ضمانات للتعددية وشفافية الانتخابات.
كما تم استكمال التشريع حول تمويل الأحزاب السياسية وذلك قبيل الاستحقاقات السابقة من خلال تبني تنظيم يهدف إلى وضع آلية للحد من مصروفات الحملة ومراقبتها.

ويحدد هذا الإطار المعقد سقفا للمصروفات ويفرض على المترشحين التزامات تتعلق بالشفافية في التسيير المالي لنشاطات الحملة مع تعيين وكيل مالي ولجنة للرقابة. وبالرغم من التقدم الجلي الذي يمثله هذا التشريع الجديد إلا أن أية آلية لم توضع بالفعل لضمان مثل هذه الرقابة بشكل فعلي.

لقد مكنت تجربة الانتخابات التشريعية والبلدية من إدخال تحسينات إجرائية تتعلق بالخصوص بطرق تفسير وضع العلامات على البطاقة الانتخابية الموحدة التي أدت نظرا لكونها ضيقة جدا إلى ارتفاع عدد البطاقات اللاغية. وقد مكن هذا التبسيط من زيادة الأخذ بعين الاعتبار لاختيار الناخبين أثناء الدور الأول من الانتخابات الرئاسية ولكن استمرار وجود صعوبات يجب أن يدفع إلى تفكير جدي حول إمكانية تبسيط إجراءات وضع العلامات نفسها.

إن النشر المباشر للنتائج المفصلة حسب مكاتب التصويت والتأشيرة الفردية على اللوائح الانتخابية إجراءات تشكل موانع بقرض دعم شفافية وسلامة التصويت ويتوجب إدخالها في الترتيبات القانونية.

وفي غياب قانون انتخابي موحد، فإن الترتيبات القانونية المطبقة تظل مجموعة يصعب الوصول إليها بفعل تشتت النصوص المعدلة بشكل ظرفي وناقص أحيانا.

الإدارة الانتخابية

وزارة الداخلية. الضمانات الأساسية لمصداقية وشفافية عمليات التصويت والفرز قائمة. وقد برهنت على فعالية كبيرة واهتمام بشفافية متزايدة في إدارة العمليات الانتخابية.
كما أثبتت قدرتها على الخلق في مواجهة البطء في توزيع بطاقات الناخب الجديدة أو في الوقوف أمام الغش خاصة من خلال طريقة التوقيع على ظهر بطاقات التصويت ولم يتهم حياد الإدارة الترابية في تسيير هذه الانتخابات إلا في حالات نادرة. مع ذلك يمكن إدخال تحسينات على إعداد محاضر عمليات التصويت لزيادة ضبطها لعمليات التصويت.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استفادت هذه اللجنة من التجربة الحاصلة أثناء الاستحقاقات السابقة وأدت دورها في الإشراف والرقابة بشكل أكمل وأكثر نشاطا، وذلك في مكاتب التصويت ومركزة النتائج. كما كثفت من تدخلاتها في مجال تحسيس الناخبين.

اللوائح الانتخابية نظم المكتب الوطني للإحصاء ثلاثة إحصاءات انتخابية متتالية مذ بداية المسلسل الانتقالي وذلك تحت إشراف وزارة الداخلية. وقد مكن استخدام المنهجية الفعالة لمكتب الإحصاء واستخدام البطاقة الوطنية المؤمنة من إعداد لوائح انتخابية يوثق بها. وقد تم تحسين شموليتها بشكل كبير في نهاية المرحلتين التكميليتين للإحصاء حيث عملت المصالح الإدارية جاهدة على تسهيل منح بطاقات التعريف لمن لم تكن لديهم بشكل متزامن مع الإحصاء. وهو ما رفع عدد الناخبين المسجلين إلى 1.130.604 ناخبا وذلك في الإحصاء التكميلي الأخير الذي أنجز في الفترة من 2 إلى 31 يناير 2007 حيث أصبح الملف الانتخابي أكثر شمولية. ولم تؤدي فترة إلصاق اللوائح الانتخابية المؤقتة إلا إلى عدد محدود من الاحتجاجات في الآجال القانونية. فبعض الناخبين ممن لم يكونوا على اطلاع على فترة التحقق هذه لم يستطيعوا تصحيح الوضعية في الوقت المناسب.فبقوا غير مسجلين.

بطاقات الناخب. لم توزع بطاقات الناخب الجديدة على مجموع المسجلين في الفترة المقررة مما أعطى نتائج متفاوتة في التوزيع حسب الولايات (بين 40% و80 %).
وبلغت هذه النسبة قبل يوم التصويت 60% من مجموع البطاقات على المستوى الوطني.
وأقامت الإدارة مراكز لتوزيع البطاقات الجديدة على مستوى مكاتب التصويت وحتى على مستوى التجمعات الأكثر عزلة في بعض الأحيان إلا أن السكان لم يتوجهوا إلا هذه المراكز إلا بشكل متأخر مما هدد بأن لا يصوت عدد كبير من الناخبين يوم الاقتراع بسبب عدم معرفة أرقامهم على اللائحة الانتخابية الجديدة.
وكانت هناك طريقة مفيدة جدة تمثلت في توفير إمكانية الحصول على الرقم التسلسلي على اللائحة الانتخابية عن طريق الهاتف النقال وعلى موقع وزارة الداخلية على الانترنيت. وفي آفاق الشوط الثاني ينبغي متابعة هذه الجهود بغية استكمال التوزيع وإخبار الناخب بشكل أفضل و إلصاق اللوائح الانتخابية في جميع مكاتب التصويت إلى غاية يوم الاقتراع.

التحضيرات المادية. الأدوات الإدارية المستخدمة من نوعية جيدة بشكل عام والتحضيرات اللوجستيكية المادية تمت بفعالية وفي الآجال المقررة.

العمال الانتخابيون تم اختيار وكلاء مكاتب التصويت بشكل عام بطريقة متشاور عليها بغية ضمان عدم انحيازهم. وكان من الممكن إجراء تكوين لهم يكون أكثر عملية وأقل مركزية. ويمكن مراجعته بشكل أعمق خصوصا على مستوى طرق ملء محاضر عمليات التصويت وإجراءات الفرز. ولاحظت بعثة مراقبة الانتخابات أن النساء يمثلن فقط 17% من العمال الانتخابيين.

تحسيس الناخبين بالرغم من الضعف العام لنشاطات التحسيس والتهذيب المدني فقد تم إدخال تحسينات مقارنة بوضعية الانتخابات التشريعية والبلدية. فقد كانت هناك مبادرات جديدة وذات أصالة قيم بها عبر البلاد (قافلة الأمل وفلم "تاكسي الديمقراطية" مثلا) كان لها أثر كبير وتستحق أن تدعم.

الترشحات
من بين الشروط المحددة أصلا بتقديم الترشحات، تم التخلي عن مبدأ الضمانة المالية ولم يبقى إلا شرط التزكية من طرف 50 مستشارا بلديا على الأقل. فالقواعد المطبقة في هذا المجال لم تكن إذن مميزة مما جعل من السهل تقديم الترشح.

وهكذا فقد صادق المجلس الدستور على مجموع الترشحات العشرين التي حصل أصحابها على التزكية المطلوبة في الأجل القانوني. وتنص التشريعات المطبقة على قصر إمكانية الاحتجاج على اللائحة المؤقتة للمرشحين على هؤلاء المرشحين أنفسهم. وحول منع ترشح السلطات الانتقالية كان الاعتراض الوحيد المقدم يتعلق بترشح محافظ البنك المركزي السابق الزين ولد زيدان. وتم اعتبار هذا الاعتراف غير مؤسس إذ أن هذه الوظيفة لا يمكن أن تلحق بالحكومة. وطبقا للترتيبات القانونية رفض المجلس الدستوري طلبا من طرف اشبيه ولد الشيخ ما العنين بسحب ترشحه بعد أن نشرت الحكومة اللائحة النهائية.

الحملة الانتخابية

جرت الحملة الانتخابية عموما بهدوء ودون حادث يذكر. وقد نشرت السلطات الأمنية أعدادا ملائمة مما ضمن الأمن بشكل فعال خلال المظاهرات العمومية. وتمثل نشاطات الحملة أساسا في إعداد مهرجانات جماهيرية ولقاءات وعروض للبرامج مع خلوها من أي تبادل للأفكار. وقد تمكن مراقبو بعثة مراقبة الانتخابات من ملاحظة المشاركة الكبيرة للنساء اللائي شكلن غالبا ثلث الحضور.

وبالرغم من وجود تشريع كاف في مجال تأطير نشاطات الحملة إلا أن هذا التشريع لم ينفذ بشكل فعال فالترتيبات القانونية التي تحدد نظام الإشعار المسبق ببرامج نشاطات الحملة لم يتم احترامه في أغلب الأحوال غير أن السلطات الإدارية أظهرت نوعا من المرونة في هذا المجال وعملت بالتشاور مع مجموع فرق حملات المترشحين. إن هذه الوضعية تدعم من سلطة التفرد لدى الإدارة إلا أنه تم تسييرها بشكل فعال دون اعتراض يذكر. وبالرغم من العواطف التي أثارتها المعالجة الإعلامية المضخمة لحادثين في الحملة ليست لهما أهمية فإن الحريات العامة والقدرة على التظاهر وإجراء الحملة والتنقل بحرية كلها لم تتعرض لأية قيود جائرة.

إن تقنين المصروفات المرتبطة بنشاطات الحملة لم يطبق بشكل فعلي فكانت الحملة الانتخابية تمتاز بتفاوت واضح في الوسائل المتوفرة لدى المرشحين دون تدخل تصحيحي من طرف السلطات.

حياد الإدارة تم احترامه بشكل عام ولم تلاحظ بعثة مراقبة الانتخابات بشكل رسمي وجود حالات استخدام لأموال أو وسائل الدولة أو المؤسسات العمومية لأغراض الحملة وذلك بالرغم من ادعاءات ظهرت في وسائل الإعلام وعلى لسان بعض المرشحين.

وسائل الإعلام

لبرالية قطاع السمعيات البصرية الرغبة الأصلية لدى السلطات الانتقالية في القيام بليبرالية قطاع السمعيات البصرية لم تتجسد. فالإذاعة والتلفزة الوطنيات لا تزالان تمارسان الاحتكار ومثل هذه الليبرالية كان من شأنها أن تمكن المترشحين من الاستفادة من التنوع ومن عرض برامجهم بشكل أبسط على الناخبين. وبالرغم من هذه الوضعية غطت الإذاعة والتلفزة بشكل حيادي نشاطات مختلف المترشحين.

السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية(س.ع.ص.س.ب) : خلال الحملة الانتخابية وفي إطار تنظيم وسائل الإعلام العمومية اقتصر دور (س.ع.ص.س.ب) على وضع حصص مجانية لصالح المرشحين بالتشاور مع مسؤولي الإذاعة والتلفزة. ولم تساهم (س.ع.ص.س.ب) بشكل كاف في إحداث حوارات مباشرة. كما أن (س.ع.ص.س.ب) لم تحقق في الشكاوى ضد التلفزة من طرف بعض المرشحين الذين ادعوا أن تغطية الحملة لم تكن عادلة على إثر نشر بعض الصور التي قد تكون ذات أثر سلبي بالإضافة إلى أنها لم تعالج هذه الشكاوى بشكل فعال وسريع. تتعلق هذه الشكاوي أساسا بنوعية الصور والصوت وغياب تغطية نشاطات بعض المرشحين. ونظرا لبعض العوائق الفنية وجدت (س.ع.ص.س.ب) نفسها عاجزة عن التحقق من صحة الشكاوى وحاولت أن تجد حلولا متفاوضا عليها بين مديري حملة المرشحين وإدارة التلفزة.

الحوارات السياسية التي طالب بها الرأي العام بشكل متكرر لم يتم تنظيمها في النهاية. ولم تسمح تجربة الأشهر الخمسة لـ (س.ع.ص.س.ب) بتنظيم مقابلة بين الأفكار لدى مختلف المرشحين في وسائل الإعلام العمومية. ولم يساعد العدد الكبير من المرشحين وكثرة تنقلهم خلال الحملة في تسهيل إجراء هذه الحوارات.

مراقبة وسائل الإعلام العمومية. من أجل التحقق من الاستفادة المتساوية للمترشحين من خدمات وسائل الإعلام العمومية أقامت بعثة مراقبة الانتخابات أثناء الحملة وحدة لمراقبة وسائل الإعلام. وتمثل هذا العمل في قياس الحيز المخصص لمختلف المترشحين على مستوى الصحافة المكتوبة العامة والخاصة وفي قياس

وقت البث الذي تمنحه لهم التلفزة والإذاعة. كما تمثل أيضا في تحليل النبرة التي تعامل بها هذه الوسائل الأخبار.

وفرت وسائل الإعلام العمومية تغطية محايدة بشكل عام للحملة الانتخابية. وقد منحت الإذاعة وقت بث أكثر بقليل لصالح أربعة مترشحين (على الترتيب: الشيخ عبد الله، زيدان، الجيد، بلخير) من بين المرشحين 19. أما الفروق في التعامل فهي أقل أهمية على مستوى التلفزة وقد منحت الحصص المجانية عمليا بشكل سليم سواء على مستوى الإذاعة أو على مستوى التلفزة.

وفيما يتعلق بالصحافة العمومية المكتوبة (أوريزون والشعب)، تم تنفيذ التغطية الإعلامية ومنح الحيز المجاني بشكل جيد. ولم تسجل أية شكوى ضد هاتين الجريدتين الرسميتين ولا ضد الوكالة الموريتانية للأنباء.

وأخيرا أظهرت وسائل الإعلام الخصوصية المكتوبة مقاربتين مختلفتين تجاه تغطية الحملة. فبعض الجرائد التزمت موقف الحياد تجاه جميع المترشحين (القلم الفرنسية، مثلا) بينما فضلت بعضها بشكل واضح مرشحا معينا (انواكشوط إنفو، الأمل الجديد، السراج).

الرقابة الوطنية

مثل حضور 785 مراقبا وطنيا في حوالي ثلث مكاتب التصويت المزورة وسيلة أخرى ساهمت في شفافية الانتخابات. فبالإضافة إلى المرصد الوطني للانتخابات استفادت ثلاث منظمات من المجتمع المدني من دعم مالي بغرض إجراء مراقبة قصيرة المدى للانتخابات: المبادرة من أجل التهذيب للمواطنة وترقية الحوار السياسي، مجموعة الدراسة والبحث حول الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و"سيبير فورم". وقد أدت بعض الصعوبات العارضة في التنسيق بين هذه المنظمات إلى التأخر في تقديم طلبات الاعتماد لدى وزارة الداخلية.

وهكذا فقد قطعت خطوة هامة إلى الأمام في مجال الاعتراف بتعدد هيئات الرقابة. ويجب دعم قدرة هذه الهيئات على العمل ميدانيا. كما يجب كذلك التنبيه إلى أنه من المؤسف غياب الرقابة الوطنية طويلة المدة.

لقد مثل الحضور الكبير لممثلي المرشحين في جميع المكاتب المراقبة آلية إضافية لمراقبة سلامة المسلسل وساهم في تدعيم مصداقيته.

عمليات التصويت

تصويت 11 مارس جرى بشكل فعال ومنظم من طرف الإدارة. وقد طبعه الهدوء وتعبئة الناخبين الموريتانيين الذين تمكنوا عموما من التعبير عن اختيارهم في ظروف مرضية من الشفافية والنظام. مع أنه في بعض الولايات، استمرت نشاطات الدعاية الانتخابية أو تلك التي تهدف إلى التأثير على الناخبين، استمرت بشكل علني أثناء التصويت في جوانب مكاتب التصويت.

وقد مكنت نوعية التحضيرات اللوجستيكية أغلب مكاتب التصويت من فتح أبوابها في آجال معقولة وكانت مزودة بالأدوات الانتخابية الأساسية. ولم تكن حالات التأخر الملاحظة والتي تعود أساسا إلى تأخر وصول الوكلاء الانتخابيين ذات تأثير سلبي على سير التصويت. ولم تحترم إجراءات الافتتاح (عد بطاقات التصويت الموجودة وإيداع أرقام الأختام مثلا) بشكل دقيق.

لقد مكنت تجربة الانتخابات التشريعية والبلدية والتقدم الحاصل في تكوين الوكلاء والتبسيط الكبير للانتخاب الرئاسي من التحسين من إجراء عمليات التصويت. وعلى العموم فإن الإجراءات الأساسية المتعلقة بالتحقق من هوية الناخبين ووضع الحبر اللاصق قد تم تطبيقها بشكل سليم حتى ولو كان التحقق من أصابع المصوتين لدى دخولهم إلى مكتب التصويت لم يكن صارما في أغلب الأحيان. ولم يؤثر توزيع

بطاقات الناخبين في مكتب التصويت سلبا على سير عمليات التصويت حيث أن عددا كبيرا من الناخبين ممن لم يحضروا بطاقات الناخب جاؤوا وهم يعرفون أرقامهم على اللائحة الانتخابية. أما إجراء وضع توقيع رئيس مكتب التصويت على بطاقة التصويت، وهو إجراء قرر ليلة التصويت بغية الحد من بعض المخالفات، هذا الإجراء إذن قد تم تطبيقه بشكل عام.

عمليات الفرز

جرت عمليات فرز الأصوات بشكل عام في جو غير متوتر وبدون صعوبات تذكر. وإذا كان عد الأصوات قد جرى في ظروف من الشفافية تعتبر مرضية إلا أن أهمية إجراءات التصالح خصوصا في اكتشاف بعض الخروقات لا تزال غير مفهومة بشكل جيد لدى بعض العمال الانتخابيين. وهكذا تم إهمال هذا التحقق في حوالي نصف مكاتب التصويت التي شملتها المراقبة.

بالرغم من التجربة التي حصل عليها الناخبون والترتيبات المتخذة بغية اعتبار أكمل للاختيار المعبر عنه على بطاقات التصويت، فإن استمرار وجود عدد مرتفع من البطاقات اللاغية (6,38%) في بعض المكاتب ينبغي أن يدفع إلى التفكير في طرق وضع العلامات التي لا تزال مقيدة.

مستخرجات محاضر النتائج تم إلصاقها خارج مكاتب التصويت في 85% من الحالات المراقبة وتم إعطاؤها إلى كل من مثلي المرشحين في 93%ى من الحالات المراقبة.

إحالة النتائج وتدقيقها ونشرها.

تشكل إقامة لجان لإحصاء الأصوات على مستوى المقاطعات 53 إنجازا جديدا ضمن مسلسل مركزة النتائج. ونظرا إلى عدم دقة النصوص، فإن مراقبي بعثة مراقبة الانتخابات قد لاحظوا وجود تنوع كبير في طرق عمل هذه اللجان مع وجود تدخل متفاوت للسلطات الإدارية حيث أن بعض هذه اللجان اكتفت بدور ثانوي نسبيا. وعلى العموم جرت عمليات مركزة النتائج بشكل فعال وشفاف. ومع ذلك فإن تعدد الوثائق المستخدمة والكتابات الضرورية في مسلسل التحقق من النتائج المؤقتة من طرف وزارة الداخلية يرفع خطر الأخطاء المادية.

تجب ملاحظة أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وضعت جهازا فعالا ومفيدا بشكل مواز من أجل جمع النتائج.

تنوه البعثة هنا مرة أخرى أن النشر المباشر للنتائج المفصلة حسب المكاتب يشكل عنصرا أساسيا في الشفافية ويمكن غالبا من فض النزاعات بشكل سريع وفعال.

وهنا تود بعثة مراقبة الانتخابات أن تشكر السلطات الموريتانية على استعدادها الثابت وتعاونها الصريح الذين ساعدا بشكل كبير في إنجاز هذا العمل.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة سيلفيا دي فيلكس
المكلفة بالاتصال مع وسائل الإعلام لدى مكتبة بعثة مراقبة الانتخابات :
Mobile Phone : (+222) 608 12 26
Email : silvia.defelix@eueommauritania.org
Internet :www.eueommauritania.org